

## تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / المساهمين المحترمين  
الشركة العربية للتسويق (شركة مساهمة مغلقة)  
الرياض - المملكة العربية السعودية  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

### الرأي المتحفظ:

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للتسويق (شركة مساهمة مغلقة) ("الشركة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والإيضاحات المرفقة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المالية.

في رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمور الموضحة في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

### أساس الرأي المتحفظ:

- بالإشارة إيضاح رقم (٦) بند العقارات الاستثمارية المرفق بالقوائم المالية، يوجد قضية بالإخلاء مرفوعة من مؤجر الأرض المبني عليها العقار الاستثماري وتم الحكم ابتدائياً لصالح المؤجر بالإخلاء ، ولم نستطع الحصول على تأكيد للحكم لصالح الشركة ، وبالتالي لم نستطع التأكد من صحة تقييم بند العقارات الاستثمارية ومبلغ الاضمحلال الواجب تسجيله للعقارات الاستثمارية ، وفي حاله الحكم النهائي لصالح المؤجر سوف يتم تسجيل اضمحلال في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل لرصيد العقارات الاستثمارية البالغ قيمته ٤,٧٢٨,٨٠٠ ريال سعودي ، ولم نستطع تحديد اي التزامات أخرى ناتجة عن فسخ التعاقد مع المؤجر وإخلاء العقار الاستثماري

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتم توضيح مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الجزء الخاص بمسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا، إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد، أننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

تقرير مراجع الحسابات المستقل - تنمة  
الشركة العربية للتسويق

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة على القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش أو خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عند إعداد القوائم المالية عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الإستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة أي (مجلس الإدارة)، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية:

- تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.
- وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا، ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو إغفال ذكر متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية بالشركة.
  - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية للرقابة الداخلية.
  - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
  - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية، متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الإستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
  - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتوى القوائم المالية، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.



تقرير مراجع الحسابات المستقل - تنمة  
الشركة العربية للتسويق

مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية: - تنمة

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

خلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية وبناء على المعلومات التي توافرت إلينا، لم يلفت انتباهنا وقوع الشركة في مخالفات جوهرية لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

شركة عادل أبو الخير وعبد الله أبو الخير  
محاسبون ومراجعون قانونيون

التاريخ: ٢٩ رمضان ١٤٤٤ هـ  
٢٠ أبريل ٢٠٢٣ م

(عبد الله عادل أبو الخير - ترخيص رقم ٥٨٦)

